

Distr.: General  
22 November 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البند ٣٤ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذه الرسالة نسخة من مناشدة البرلمان الأوكراني للمنظمات  
الدولية وبرلمانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأعضاء في منظمة التعاون  
الإسلامي بشأن التطورات الأخيرة في سورية (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتشنيكو  
السفير  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

### مناشدة البرلمان الأوكراني للمنظمات الدولية وبرلمانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن التطورات الأخيرة في سورية

في وجه النزاع المسلح المستمر منذ ست سنوات في سورية والأحداث المفجعة الأخيرة التي تتكشف مآسيها أمام أعيننا في شرق حلب، بما في ذلك القصف الشنيع لقافلة إمدادات إنسانية تابعة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والأساليب الوحشية المستخدمة في الإبادة التامة للسكان المدنيين، لم يجد البرلمان الأوكراني مفرّاً من إصدار البيان التالي.

منذ بداية الصراع السوري، ظلت أوكرانيا ملتزمة بموقفها إزاء السلامة الإقليمية لسورية وما تزال متمسكة بهذا الموقف الثابت باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

إن الغاية النهائية للعملية السياسية هي استعادة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات مصداقية علمانية شاملة للجميع وإدخال تعديلات على الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويؤيد البرلمان الأوكراني مهمة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية والمبادرات الدولية الأخرى المتخذة من جانب المنظمات الدولية الفاعلة، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية للصراع السوري.

ويساور البرلمان الأوكراني القلق من التدهور الحاد للوضع الإنساني في سورية، إذ وصل عدد السوريين الذين أجروا على مغادرة بيوتهم ١٣ مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد سكان البلد قبل الحرب. كما ندين بشدة استعمال الأسلحة الكيميائية وغيرها من أنواع الأسلحة غير التقليدية ضد المدنيين، من جانب النظام السوري مدعوماً في ذلك مباشرة من حلفائه، وفي صدارتهم الاتحاد الروسي ذو العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ومن جانب المنظمات الإرهابية.

وخلال عام ٢٠١٦، وتحديداً في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مرتين إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية بين الجانبين

في الصراع السوري، وكان يتم حرق الاتفاق في كل مرة. ولم يبد أي من الجانبين ما يلزم من احترام للالتزامات الواقعة عليهما.

ويشن الاتحاد الروسي الآن حربين متوازيتين دون أن يناله عقاب: إحداهما في منطقة دونباس الأوكرانية والأخرى في سورية. وقد انتهكت روسيا في سورية، كما فعلت في دونباس، التزاماتها بالتراجع عن تصعيد الصراع في نفس اللحظة التي تم الاتفاق فيها على تلك الترتيبات وما لبثت أن أذكت نار العنف بنشر قوات إضافية والإمداد بالمزيد من الأسلحة والذخيرة وشن الحرب ونشر الدعاية التي هي أشبه بدعاية منتصف القرن الماضي.

إننا نرى أن إفلات النظام السوري وحلفائه من العقاب على القتل الجماعي للمدنيين الذي يجري الآن في حلب أمراً غير مقبول على الإطلاق. ومما يثير القلق بشكل خاص القصف الغاشم لقافلة الإمدادات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بالقذائف في حلب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي وقع مباشرة عقب انسحاب سورية الانفرادي من اتفاق وقف الأعمال القتالية.

وفي مجلس الأمن، وجهت أوكرانيا الانتباه في مناسبات متعددة إلى أن الدعم الخارجي الذي تقدمه روسيا للنظام السوري قد أصبح عاملاً حاسماً أدى إلى الوضع الراهن الكارثي الحالي واستئناف العنف المتصاعد.

ونحن نلاحظ تشابهاً بين السياسة العدوانية الروسية في كل من أوكرانيا وسورية. فباستخدام شعار مكافحة الإرهاب كستار، تنشُد القيادة الروسية تحقيق هدفها المتمثل في دعم النظم الاستبدادية وإنشاء مناطق عدم استقرار في جميع البقاع التي تعتبرها مناطق نفوذ خاصة بها.

إننا نشدد على أن الأحداث في سورية تنذر بخطر كبير هو إشعال فتيل حرب طائفية شاملة في الشرق الأوسط، وأن روسيا تستخدم القرم الواقعة تحت احتلال غير مشروع كمركز عسكري لدعم وإمداد عملياتها العسكرية في سورية. وبينما "تتفاخر" روسيا بوقاحة بنجاحها في تجريب أسلحتها المتطورة في سورية، وصل عدد القتلى في سورية إلى ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل، وفقاً للإحصاءات الرسمية.

وما فتئ الاتحاد الروسي يظهر تجاهلاً تاماً لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني وانعداماً كاملاً لأي احترام للقيم الإنسانية الأساسية.

ومن المؤسف أن الجانب الروسي ما زال يقوم بدور هدام في عملية التسوية السلمية للصراع السوري، إذ يُظهر همةً في إساءة استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن معرقلاً بذلك أي مبادرة بناءة من جانب المجتمع الدولي لإحلال السلام في سورية.

والواقع أن روسيا قد صوتت في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في سورية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لصالح مواصلة سياستها الإجرامية المتمثلة في قتل المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية في سورية. ومع ذلك، فقد بينت نتائج التصويت في الجلسة أن أغلبية أعضاء المجلس أدانوا علناً الأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا في سورية.

إن البرلمان الأوكراني يؤيد الوقف الفوري لإراقة الدماء واستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد لتسوية النزاع ويؤكد ضرورة تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وأعراف الحرب إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، فإن البرلمان الأوكراني:

- يبحث جميع الأطراف المعنية على الإسهام في تهيئة الشروط المسبقة اللازمة لاستعادة عملية التسوية السياسية الرامية إلى إنشاء هيئة حكم انتقالية شاملة للجميع في سورية، يليه اعتماد الدستور وإجراء الانتخابات وفقاً لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)
- يبحث أطراف النزاع المسلح في سورية على:

- وقف الأعمال العسكرية الجارية في كامل الأراضي السورية، ولا سيما في حلب، والتقييد بوقف الأعمال القتالية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦)
- احترام قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- تهيئة الظروف لإنشاء ممرات إنسانية لإجلاء الجرحى
- بدء مفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية على أساس قرارات مجلس الأمن

- وقف الهجمات على مركبات إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين

- يبحث أطراف النزاع المسلح، ولا سيما الاتحاد الروسي، على وقف الهجمات العشوائية، والكف عن استخدام الأسلحة العشوائية وغيرها من الوسائل وأساليب الحرب المحظورتين في سورية، بما في ذلك وقف استخدام القوة الجوية والمدفعية ضد المدنيين في المناطق التي تضم تجمعات كبيرة من الناس والمناطق السكنية

- يبحث مجلس الأمن على إنشاء فريق دولي من الخبراء للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة من جانب النظام السوري وحليفه الاتحاد الروسي
- يبحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تحمل المسؤولية الكاملة واتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون المزيد من تصعيد الصراع والكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها أمام البشرية جمعاء، مما ينذر بتكرار المآسي التي وقعت في سريرينيتشا ورواندا وغروزي
- يبحث المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على:
  - زيادة الضغط على نظام بوتين كي يلتزم الاتحاد الروسي باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح الدائر في الأراضي السورية
  - التحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح الدائر في سورية، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتقديم مرتكبي أخطر الجرائم أثناء النزاع المسلح في إقليم سورية إلى العدالة
- يبحث المنظمات الدولية وبرلمانات الدول الأجنبية على:
  - إدانة أعمال الاتحاد الروسي الرامية إلى استخدام الصراع العسكري في سورية كـ "حقل تجارب" لأحدث أسلحته ومنظومات أسلحته
  - إدانة النظام السوري والقوات المسلحة الروسية في إقليم سورية لقصفهما مناطق تضم تجمعات كبيرة من الناس والمناطق السكنية للمدنيين، فضلاً عن مركبات إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين.